النصب بضربا في قولك ضربا زيدا للنيابة عن أضرب لا لتضمنه معناه
الثالث للجمهور انه بشرط مقدر بعد الطلب وهذا ارجح من الأول لأن
الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير
معنى الأصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف
اما غير واقع او غير كثير ومن الثاني لان نايب الشيء يؤدي معناه والطلب
لا يؤدي معنى الشرط وأبطل ابن مالك بالآية ان يكون الجزم في جواب
شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك
عن الامتثال ولكن التخلف واقع واجاب ابنه بان الحكم مسند اليهم
على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان الاصل يقم اكثرهم ثم حذف
المضاف وانيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال أنه
ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم وكل
مؤمن مخلص قال له الرسول أقم الصلوة اقامها وقال المبرد التقدير
قل لهم اقيموا يقيموا والجزم في جواب اقيموا المقدر لا في جواب قل ويرده
ان الجواب لا بد ان يخالف المجاب له اما في الفعل والفاعل نحو ائتني اكرمك
او في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا
فيهما وايضا فان الأمر للمواجهة ويقيموا للغيبة وقيل يقيموا مبني لحلوله
محل أقيموا وهو مبني وليس بشيء وزعم الكوفيون وابو الحسن ان لام
الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد وان الاصل لتقم ولتقعد
فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وبقولهم اقول لان الامر
معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولأنه أخو النهي وقد دل عليه بالحرف ولأن
الفعل أنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا

خارج

خارج عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش
فلتقضي حوايج المسلمينا وكقراءة الجماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث
لتأخذوا مصافكم ولأنك تقول اغزُ واخشَ وارمِ واضربا واضربوا واضربي
كما تقول في الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ولأن المحققين على أن
أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت واجابوا عن
كونها مع ذلك افعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا
يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لأنه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته
وإذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل واما اللام
غير العاملة فسبع احدها لام الابتداء وفائدتها امران توكيد مضمون
الجملة ولهذا زحلقوها في باب أن عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام
بمؤكدين وتخليص المضارع للحال كذا قال الاكثرون واعترض ابن مالك
الثاني بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة اني ليحزنني ان تذهبوا
به فان الذهاب كان مستقبلا فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في
الوجود على فاعله مع انه اثره والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة
فينزل منزلة الحاضر المشاهد وان التقدير قصد ان تذهبوا والقصد حال
وتقدير ابي حيان قصدكم أن تذهبوا مردود بانه يقتضي حذف الفاعل
لان أن تذهبوا على تقديره منصوب وتدخل باتفاق في موضعين احدهما
المبتدا نحو لأنتم أشد رهبة والثاني بعد ان وتدخل في هذا الباب على
ثلاثة باتفاق الاسم نحو ان ربي لسميع الدعاء والمضارع لشبهه به نحو
وان ربك ليحكم بينهم والظرف نحو وانك لعلى خلق عظيم وعلى ثلاثة
باختلاف احدها الماضي الجامد نحو ان زيدا لعسى ان يقوم او لنعم الرجل

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)